تحقق استقراراً بالإيرادات.. «الأصمخ»:

حوافز إيجارية في سوق العقارات السكنية

قال تقرير صادر عن شركة الأصمخ للمشاريع العقارية إن السوق العقاري القطري يشهد تنوعًا في العروض الإيجارية المقدمة للوحدات السكنية، وسط منافسة بين الملاك وشركات إدارة العقارات لاستقطاب المستأجرين والمحافظة على معدلات الإشغال، مشيرًا إلى أن المرونة في شروط التأجير أصبحت من العوامل المؤثرة في جاذبية العقارات السكنية، إلى جانب الموقع وجودة البناء ومستوى الخدمات.

وأوضح التقرير أن بعض الملاك يتجهون إلى تقديم حوافز إيجارية تتناسب مع احتياجات المستأجرين، من بينها فترات الإعفاء من الإيجار، ومرونة مواعيد السداد، وتوفير خدمات الصيانة وبعض المرافق ضمن القيمة الإيجارية، بما يمنح المستأجرين خيارات أوسع ويعزز القدرة التنافسية للعقارات المعروضة للتأجير.

وأضاف التقرير أن هذه التسهيلات تمثل إحدى الأدوات التي يمكن للملاك الاستفادة منها لتحقيق استقرار الإيرادات الإيجارية على المديين المتوسط والطويل.

أنتم ذخر الوطن
حمد بن خليفة
اليوم الوطني 18 ديسمبر

الراية الاقتصادية

الأحد 12 جمادى الآخرة 1448هـ - 22 نوفمبر 2026م - العدد (16269)

تسهيلات التأجير تعزز تنافسية العقارات السكنية.. تقرير "الأصمخ":

العروض الإيجارية تدعم جاذبية الوحدات السكنية



الدوحة - الراية:

قَالَ تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية إن السوق العقاري القطري يشهد تنوعًا في العروض الإيجارية المقدمة للوحدات السكنية، وسط منافسة بين الملاك وشركات إدارة العقارات لاستقطاب المستأجرين والمحافظة على معدلات الإشغال، مشيرًا إلى أن المرونة في شروط التأجير أصبحت من العوامل المؤثرة في جاذبية العقارات السكنية، إلى جانب الموقع وجودة البناء ومستوى الخدمات.

وأوضح التقرير أن بعض الملاك يتجهون إلى تقديم حوافز إيجارية تتناسب مع احتياجات المستأجرين، من بينها فترات الإعفاء من الإيجار، ومرونة مواعيد السداد، وتوفير خدمات الصيانة وبعض المرافق ضمن القيمة الإيجارية، بما يمنح المستأجرين خيارات أوسع ويعزز القدرة التنافسية للعقارات المعروضة للتأجير.

وأضاف التقرير أن هذه التسهيلات تمثل إحدى الأدوات التي يمكن للملاك الاستفادة منها لتحقيق استقرار الإيرادات الإيجارية على المدين المتوسط والطويل، إذ يسهم تقليص فترات شغور الوحدات السكنية في تحسين الكفاءة التشغيلية للعقارات.

وأشار التقرير إلى أن المنافسة في السوق السكنية لم تعد تقتصر على القيمة الإيجارية وحدها، بل امتدت لتشمل كفاءة إدارة المباني وجودة المرافق والخدمات، حيث أصبحت هذه العناصر من المعايير التي يراعيها المستأجرون عند المفاضلة بين العقارات، ولا سيما في المجمعات السكنية والمباني متعددة الوحدات.

وبيّن التقرير أن اختلاف خصائص المعروض السكني بين مناطق الدولة يتيح للمستأجرين المفاضلة بين الوحدات من حيث المساحة والموقع والتكلفة الإجمالية للسكن، الأمر الذي يدفع الملاك إلى مواءمة عروضهم الإيجارية مع طبيعة الطلب والخصائص السكنية لكل منطقة.

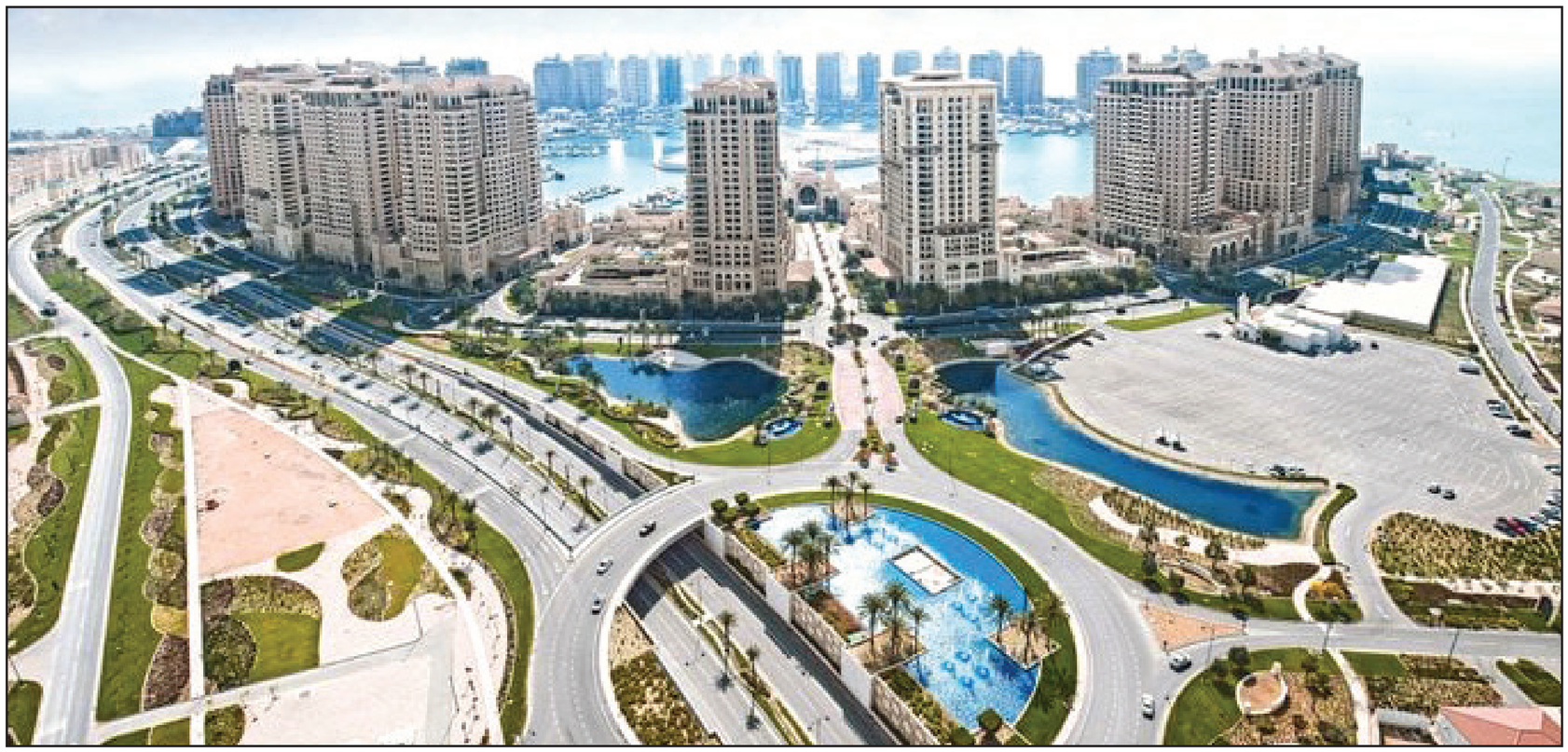
ولفت التقرير إلى أن المحافظة على المستأجرين الحاليين تمثل جانبًا مهمًا من إدارة الأصول العقارية، خصوصًا أن تجديد العقود يسهم في ضمان استمرارية التدفقات النقدية وتقليل النفقات المرتبطة بتسويق الوحدات الشاغرة وإعادة تأجيرها. وانطلاقًا من ذلك، فإن تقديم تسهيلات مدروسة عند تجديد العقود يمكن أن يحقق مصالح مشتركة للملاك والمستأجرين.

وأكد التقرير أن فاعلية الحوافز الإيجارية ترتبط بقدرة الملاك على تحقيق التوازن بين استقطاب المستأجرين والمحافظة على الجدوى الاستثمارية للعقارات، مشيرًا إلى أهمية مراعاة تكاليف التشغيل والصيانة ومستويات الطلب عند تحديد هذه الحوافز، بما يضمن استدامة العوائد ويحافظ على القيمة الاستثمارية للأصول العقارية.

وتوقع التقرير استمرار توجه الملاك نحو تقديم عروض إيجارية مرنة خلال الفترة المقبلة، في ظل تنوع الخيارات السكنية المتاحة وحرص شركات إدارة العقارات على رفع كفاءة أدائها، مؤكدًا أن تطوير أساليب التأجير وتحسين إدارة الأصول العقارية يسهمان في تعزيز جاذبية السوق السكنية ودعم استقرارها.

التسهيلات المتاحة تعزز تنافسية العقارات محلياً

تنوع الإيجارات يدعم جاذبية الوحدات السكنية



❖ الدوحة – الشرق

قال تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية إن السوق العقاري القطري يشهد تنوعًا في العروض الإيجارية المقدمة للوحدات السكنية، وسط منافسة بين الملاك وشركات إدارة العقارات لاستقطاب المستأجرين والمحافظة على معدلات الإشغال، مشيرًا إلى أن المرونة في شروط التأجير أصبحت من العوامل المؤثرة في جاذبية العقارات السكنية، إلى جانب الموقع وجودة البناء ومستوى الخدمات. وأوضح التقرير أن بعض الملاك يتجهون إلى تقديم حوافز إيجارية تتناسب مع احتياجات المستأجرين، من بينها فترات الإعفاء من الإيجار، ومرونة مواعيد السداد، وتوفير خدمات الصيانة وبعض المرافق ضمن القيمة الإيجارية، بما يمنح المستأجرين خيارات أوسع ويعزز القدرة التنافسية للعقارات المعروضة للتأجير. وأضاف التقرير أن هذه التسهيلات تمثل إحدى الأدوات التي يمكن للملاك الاستفادة منها لتحقيق استقرار الإيرادات الإيجارية على المديين المتوسط والطويل، إذ يسهم تقليص فترات شغور الوحدات السكنية في تحسين الكفاءة التشغيلية للعقارات. وأشار التقرير إلى أن

المنافسة في السوق السكنية لم تعد تقتصر على القيمة الإيجارية وحدها، بل امتدت لتشمل كفاءة إدارة المباني وجودة المرافق والخدمات، حيث أصبحت هذه العناصر من المعايير التي يراعيها المستأجرون عند المفاضلة بين العقارات، ولا سيما في المجمعات السكنية والمباني متعددة الوحدات. وبيّن التقرير أن اختلاف خصائص المعروض السكني بين مناطق الدولة يتيح للمستأجرين المفاضلة بين الوحدات من حيث المساحة والموقع والتكلفة الإجمالية للسكن، الأمر الذي يدفع الملاك إلى مواءمة عروضهم الإيجارية مع طبيعة الطلب والخصائص السكنية لكل منطقة. ولفت التقرير إلى أن المحافظة على المستأجرين الحاليين تمثل جانبًا مهمًا من إدارة الأصول العقارية، خصوصًا أن تجديد العقود يسهم في ضمان استمرارية التدفقات النقدية وتقليل النفقات المرتبطة بتسويق الوحدات الشاغرة وإعادة تأجيرها. وانطلاقًا من ذلك، فإن تقديم تسهيلات مدروسة عند تجديد العقود يمكن أن يحقق مصالح مشتركة للملاك والمستأجرين.